

The Role Of The International Monetary Fund Towards International Financial Crises

Majed Ali^{ID}

Dr. Zulfiqar Abboud**

(Received 2 / 4 / 2026. Accepted 10 / 6 / 2026)

□ ABSTRACT □

This study examines the historical and functional development of the International Monetary Fund (IMF) and its approach to global financial crises and achieving monetary stability from its inception to the present day, starting with the crises of the 1990s in Mexico and southeast Asia and culminating in the global financial crisis. It highlights the most important measures the IMF has taken to mitigate these crisis, including financial assistance, technical advice, and structural reforms, while also presenting these reforms and their effectiveness in achieving stability in the international monetary system. The study clarifies the strengths and weaknesses of the IMF by presenting the advantages and disadvantages of its policies in addressing global monetary and financial crises, The study used analytical method to examine and analyze the policies followed by the International Monetary Fund in dealing with global financial crises, The comparative method was also used by comparing the different strategies followed by the Fund in each of the countries that it helped to emerge from their financial crises, The research concludes that a greater role should be given to struggling developing countries, taking into account the political and social circumstances of each country before implementing IMF support programs.

Keywords; International Monetary Fund, global monetary system, structural adjustment, economic crises.



Copyright :Latakia University journal (formerly tishreen) -Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* Master's student , Department of Economics and Planning, specializing in International Relations, Faculty of Economics, Latakia University(formerly tishreen) , Latakia, Syria.
majed.ali@latakia-univ.edu.sy

**Assistant Professor , Department of Economics and Planning, specializing in International Relations, Faculty of Economics, Latakia University(formerly tishreen) , Latakia, Syria.
zoulfikar.abboud@latakia-univ.edu.sy

دور صندوق النقد الدولي تجاه الأزمات المالية الدولية

مجدي علي*

د. ذوالفقار عبود**

(تاريخ الإيداع 2 / 4 / 2026. قُبل للنشر في 10 / 6 / 2026)

□ ملخص □

تتناول هذه الدراسة التطور التاريخي والوظيفي لصندوق النقد الدولي وطريقة تعامله مع الأزمات المالية العالمية لتحقيق الاستقرار النقدي، منذ تأسيسه وحتى الوقت الحالي، ابتداء من أزمات التسعينات من القرن الماضي في المكسيك وجنوب شرق آسيا وصولاً إلى الأزمة المالية العالمية، مبيّنة أهم الإجراءات التي اتبعتها الصندوق للتخفيف من حدة هذه الأزمات، سواء المساعدات المالية أو المشورة الفنية أو الإصلاحات الهيكلية، مع تقييم هذه الإصلاحات ومدى فعاليتها في تحقيق استقرار النظام النقدي الدولي. وإيضاح نقاط القوة والضعف داخل صندوق النقد الدولي من خلال عرض الإيجابيات والسلبيات للسياسة التي يتبعها الصندوق في معالجة الأزمات النقدية والمالية العالمية، وقد استخدمت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي في دراسة وتحليل السياسات التي اتبعتها صندوق النقد الدولي في تعامله مع الأزمات المالية العالمية، كما تم استخدام المنهج المقارن من خلال مقارنة الاستراتيجيات المختلفة التي اتبعتها الصندوق في كل من الدول التي تبني عملية مساعدتها للخروج من أزماتها المالية، وخلص البحث إلى ضرورة إعطاء دور أكبر للدول النامية المتعثرة، مع مراعاة الظروف السياسية والاجتماعية لكل دولة من هذه الدول قبل البدء بتطبيق برامج الدعم من قبل صندوق النقد الدولي.

الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الدولي، النظام النقدي العالمي، التكيف الهيكلي، الأزمات الاقتصادية.

حقوق النشر : مجلة جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً) - سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب
CC BY-NC-SA 04 الترخيص



* طالب ماجستير ، قسم الاقتصاد والتخطيط، اختصاص علاقات دولية، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً) ، اللاذقية، سورية.

majed.ali@latakia-univ.edu.sy

** أستاذ مساعد ، قسم الاقتصاد والتخطيط، اختصاص علاقات دولية، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً)، اللاذقية، سورية.

zoulfikar.abboud@latakia-univ.edu.sy

مقدمة:

شكلت الأزمات المالية العالمية خلال العقود الماضية، أحد أبرز التحديات التي واجهت الاقتصاد العالمي، لما يترتب عليها من تداعيات تتجاوز حدود الدول التي نشأت فيها، في خضم هذه الاضطرابات، برز صندوق النقد الدولي كأحد المرتكزات الأساسية للنظام المالي العالمي، حيث تبني الصندوق مسؤولية المحافظة على استقرار أسعار الصرف، وتقديم الدعم للدول التي تواجه اختلالات في موازين مدفوعاتها، غير أن طبيعة الأزمات المالية تطورت من أزمات موازين المدفوعات التقليدية إلى أزمات الديون السيادية، ثم إلى الأزمات المصرفية وأزمات أسواق رأس المال، مما فرض على الصندوق تكييف أدواته وسياساته باستمرار للاستجابة للأزمات الاقتصادية المتتالية، والتي شكلت ظاهرة عالمية مثيرة للقلق والاهتمام، ويرجع ذلك إلى آثارها السلبية والخطيرة على اقتصاد الدول المعنية ودول العالم الأخرى، نتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي واندماجها في منظومة التجارة الدولية، حيث كان لصندوق النقد الدولي مجموعة من السياسات التي تشمل التدخل والاصلاحات في الأزمات التي ضربت دول العالم منذ تسعينات القرن المنصرم، وصولاً إلى الأزمة المالية العالمية وأزمة كورونا.

انطلاقاً مما سبق يسعى هذا البحث إلى دراسة وتقييم دور صندوق النقد الدولي تجاه الأزمات المالية الدولية، من خلال استعراض الاطار النظري لهذه المؤسسة وأدوات تدخلها، وتحليل تجارب مختارة من الأزمات الكبرى في مناطق مختلفة من العالم، حيث يهدف البحث إلى تقييم نقاط القوة والضعف في منهجية الصندوق، وتحليل آلية عمله والتي تشمل برامج الاقراض المشروط، وعمليات الرقابة على السياسات الاقتصادية، وتقديم المساعدة الفنية.

الدراسات السابقة:**الدراسات العربية:**

1- دراسة (رابح بوخلوط، 2022)، بحث محكم بعنوان دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية، دراسة حالة الأزمة المالية العالمية 2008. [25]

تناولت الدراسة حالة الأزمة المالية العالمية، من حيث أسباب حدوثها ومعرفة مختلف آثارها على الاقتصاد العالمي، مستعرضة أهم التدابير المطروحة لمواجهة هذه الأزمة، وقد اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي لإبراز الوقائع المرتبطة بالأزمات المالية، وقد أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في النظام النقدي الدولي الحالي بما يعطي الحرية الاقتصادية والسياسية، ووضع سلة عملات يتم الاتفاق عليها دولياً.

2- دراسة (محمود الجرف، 2025)، بحث محكم بعنوان تطور دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات الاقتصادية: من التكيف الهيكلي إلى دعم الاستقرار العالمي. [26]

تناولت الدراسة التطور التاريخي والوظيفي لصندوق النقد الدولي في تعامله مع الأزمات الاقتصادية العالمية، بما في ذلك الأزمة المالية العالمية 2008 وجائحة كوفيد-19، واعتمدت الدراسة منهجية تحليلية نقدية، تستند إلى الأدبيات الأكاديمية وتتناول أبرز الانتقادات الموجهة إلى الصندوق، وقد أوصت الدراسة بإعادة توجيه دور الصندوق بما يتماشى مع متطلبات التنمية العالمية والعدالة الاقتصادية.

3- دراسة (باديعة مسعود، 2022)، رسالة ماجستير بعنوان تقييم أداء صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية الدولية:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على دور صندوق النقد الدولي عقب الأزمة المالية العالمية 2008، وتقييم مدى فعالية التدخلات بعد أزمة المديونية الخارجية للدول العربية، تتبع الدراسة المنهجين وصفي والتحليلي للوصول إلى

النتائج التي من أهمها: أن أهم أدوار الصندوق هي ضخ السيولة في الاقتصاد العالمي من خلال تخصيص حقوق السحب الخاصة، كما توصلت الدراسة أن ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية كانت من أهم أسباب الأزمة. [27] الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Dianty Tanijo، 2026) **the Role of the IMF in Overcoming the 1998 Economic Crisis in Indonesia.**

بحث محكم بعنوان دور صندوق النقد الدولي في التغلب على الأزمة الاقتصادية التي عصفت بإندونيسيا عام 1988. [28]

تناولت الدراسة الأزمة التي عصفت بإندونيسيا عام 1988، والتي اتسمت بانخفاض سعر الصرف، وإفلاس الشركات، وارتفاع معدلات البطالة، ودور صندوق النقد الدولي في معالجة هذه الأزمة. اعتمدت الدراسة على منهجية مراجعة الأدبيات المنهجية، التي تحلل بيانات ثانوية من مجلات محكمة، أوصت الدراسة بالحفاظ على الاستقرار السياسي في مواجهة الأزمات، واتباع أسلوب الرقابة الاقتصادية الصارمة.

2- دراسة (Zaman, Khalid، 2023) **Lessons from Pakistan's Economic Crisis**

بحث محكم بعنوان "دروس من الأزمة الاقتصادية الباكستانية" [29]

تهدف هذه الدراسة الى تحليل الاسباب المؤدية لمشكلة الباكستان الاقتصادية، وعد نجاح السياسات المحلية أو القروض من صندوق النقد الدولي للخروج من هذه الأزمة، وتستخدم الدراسة المنهج التحليلي لتقييم الحالة الباكستانية، وتخلص الى أن اعتماد سياسات محلية ناجحة يمكن أن تعزز النمو، وتساعد على تنمية داعمة للفقراء، وتوصي بتحسين مناخ الاعمال وتعزيز التنويع الاقتصادي.

التشابه والاختلاف:

تناولت الدراسات السابقة حالة دولية واحدة من حالات الأزمات المالية أو دراسة أزمة واحدة كأزمة 2008 التي عصفت بالعالم، بينما تناولت دراستنا عدة حالات للمقارنة بينها وتحليل الاختلاف في دور صندوق النقد الدولي في كل منها، والتغير في السياسة التي يتبعها الصندوق في التعامل مع الأزمات الدولية باختلاف أماكنها.

الاطار النظري للبحث

مشكلة البحث:

في إطار الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العالم، وكيف تعاملت معها المؤسسات المالية الدولية، يمكن أن تطرح تساؤلات عن دور هذه المؤسسات في معالجة هذه الأزمات الطارئة، انطلاقاً من ذلك يمكن أن نطرح الإشكالية الرئيسية التالية: ما مدى فعالية سياسات صندوق النقد الدولي تجاه الازمات المالية الدولية؟ انطلاقاً من هذا السؤال الرئيس يمكن أن نطرح عدة تساؤلات:

- هل لعب صندوق النقد الدولي أي دور في معالجة الأزمات المالية الدولية.
- هل حقق تدخل صندوق النقد الدولي نتائج إيجابية في اقتصاديات الدول المعنية.
- هل يستطيع صندوق النقد الدولي بوضعه الراهن تقديم حلول ناجحة لإنقاذ الدول التي تعاني من أزمات مالية واقتصادية.

أهمية البحث وأهدافه

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يتناول موضوعاً هاماً هو صندوق النقد الدولي ودوره في استقرار النظام المالي العالمي، خاصة مع تزايد وتفاقم الأزمات المالية التي تعصف بالاقتصاد العالمي، وتوضيح مدى مساهمة صندوق النقد الدولي في مساعدة دول العالم لمواجهة هذه الأزمات.

أهداف البحث:

تسعى الدراسة الى بلورة الاهداف التالية:

- أهمية صندوق النقد الدولي في تحقيق الاستقرار المالي العالمي.
- أهم الاجراءات التي قام بها الصندوق لمعالجة أزمة المكسيك وأزمة جنوب شرق آسيا والأزمة المالية العالمية وأزمة كوفيد 19.
- بيان السياسات الخفية التي يتبعها الصندوق والتي كانت سبباً في اختلاف طرق التعاطي مع الأزمات المالية بين الدول.

منهجية البحث

تستخدم الدراسة المنهج التحليلي لتحليل السياسات الاقتصادية التي انتهجها صندوق النقد الدولي في التعامل مع الأزمات المالية والاقتصادية الدولية. كما تستخدم المنهج المقارن في دراسة حالات عدة دول ومقارنة دور الصندوق في كل منها، كما تم استخدام المنهج الوصفي في استعراض بعض مؤشرات الاقتصاد ضمن النماذج المختارة.

المناقشة النظرية والنتائج:

أولاً: صندوق النقد الدولي ونظام العمل فيه:

صندوق النقد الدولي هو مؤسسة دولية تتكون من مجموعة الدول الأعضاء، ويقوم الدول المتقدمة بإدارة شؤونه وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد اتسعت عضوية صندوق النقد الدولي لتزداد أهميته في ظل التغيرات الاقتصادية، التي كانت سبب في العديد من التعديلات لسياسات الصندوق.

1- النشأة التاريخية لصندوق النقد الدولي:

تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي عام 1944م، أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في بريتون وودز بولاية نيو هامبشر في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما اتفق ممثلو 45 حكومة على إطار للتعاون الاقتصادي، فخلال هذا العقد ومع ضعف النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية الكبرى، حاولت البلدان النامية الدفاع عن اقتصادياتها بزيادة القروض المفروضة على الواردات، ولكن هذا الإجراء أدى إلى تفاقم مشكلة الانخفاض في التجارة العالمية والنتائج، وتوظيف العمالة، ومن أجل المحافظة على الاحتياطات المتناقصة من الذهب والعملات الأجنبية، لجأت بعض البلدان إلى تقييد حرية مواطنيها في الشراء من الخارج، وقامت بلدان أخرى بتخفيض أسعار عملاتها بينما فرض البعض الآخر قيوداً قاسية على حرية المواطنين في حيازة العملات الأجنبية، لكن هذه الحلول أدت إلى نتائج عكسية، فتناقصت التجارة العالمية تناقصاً حاداً، ولد صندوق النقد الدولي حين وضع ممثلو البلدان المشاركة ميثاق اتفاقية التأسيس لمؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي وتعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة في السلع والخدمات وتحقيق استقرار أسعار الصرف.[16]

2- تعريف صندوق النقد الدولي:

يعرف صندوق النقد الدولي على أنه:

- هو مؤسسة نقدية دولية أنشأت سنة 1944 في مؤتمر "بريتون وودز" بأمريكا، يعد بمثابة بنك مركزي دولي، أو اتحاد للبنوك المركزية في بداية مناقشة تأسيسه، وهو نتيجة للأوضاع الاقتصادية والنقدية الدولية المركزية المتردية للدول بعد فترة الحرب العالمية الثانية.[5]
- هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، يمثل أعضائه جميع بلدان العالم بعددهم البالغ 184 بلداً.[16]

3- أهداف صندوق النقد الدولي:

- يهدف صندوق النقد الدولي إلى الحفاظ على نظام من السلوك الحسن في الأمور النقدية الدولية، ويمنح الصندوق من أجل تحقيق التسهيلات والموارد المالية التي تمكنه من مساعدة الدول الأعضاء للحفاظ على هذا النظام ويمكن التعرف على الأهداف الرئيسية للصندوق كما حددتها المادة الأولى من اتفاقيته وهي:[3]
- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهىء سبل التشاور فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.
 - تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليهما.
 - العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين الدول الأعضاء، وتجنب تخفيض قيم العملات.
 - المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين الدول الأعضاء، وإلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف التي تعيق نمو التجارة العالمية.

4- وظائف صندوق النقد الدولي:

تتراوح أنشطة صندوق النقد الدولي بين تقديم قروض لأعضائه الذين يعانون من اختلالات ظرفية أو هيكلية، والقيام بالرقابة من خلال متابعة التطورات المالية والاقتصادية في مختلف أنحاء العالم.

- 4-1- الإقراض: يقدم صندوق النقد الدولي قروضا لبلدانه الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها اختلالات، وتتخذ هذه القروض أشكالاً متعددة تختلف من حيث المدة وشروط السداد. [17]
- والقروض التي يقدمها الصندوق تتم من خلال مبادلة العضو الذي يحتاج إلى قروض بعملات أعضاء آخرين أو بوحدة من حقوق السحب الخاصة التي لدى الصندوق.[16]

4-2- الرقابة: وفي هذا الإطار فإن عمل الصندوق يتم على ثلاث مستويات رئيسية:[9]

- الرقابة القطرية: حيث يجري خبراء صندوق النقد الدولي مشاورات منظمة مع البلدان الأعضاء تكون عادة سنوية، وهذه المشاورات تعرف باسم "مشاورات المادة الرابعة" من خلال الزيارات التي يقومون بها إلى البلد العضو لجمع المعلومات الاقتصادية والمالية لمناقشة التطورات والسياسات الاقتصادية للبلد.

- الرقابة الإقليمية: يجري الصندوق هذا النوع من الرقابة كعنصر مكمل للمشاورات مع البلدان الأعضاء، حيث ينظر الى السياسات المتبعة التي تنتهجها التكتلات الاقتصادية، كالاتحاد النقدي والاقتصادي لوسط افريقيا، الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي ومنطقة اليورو.
- الرقابة العالمية: حيث يقوم الصندوق برصد الاوضاع الاقتصادية العالمية، والتطورات المستجدة في أسواق رأس المال الدولية، وتقييم الآثار الناجمة عنها، وتنتشر النتائج مرتين في كل عام في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي".

ثانياً: ماهية الأزمات المالية العالمية:

عرف العالم العديد من الأزمات المالية التي كان لها آثار سلبية على الاقتصاد العالمي، وقد تضاعف عدد هذه الأزمات بشكل كبير مع نهاية ثمانينات القرن الماضي وبداية عقد التسعينات، بدءاً بأزمة الدين في أمريكا اللاتينية والتي امتدت قرابة عقد من الزمن، ثم أزمة آلية سعر الصرف الأوروبية التي تبعتها سلسلة من الأزمات المالية الحادة وخاصة في اقتصاديات الدول الناشئة كأزمة المكسيك، وأزمة جنوب شرق آسيا، والأرجنتين، تركيا والبرازيل.

1- تعريف الأزمة المالية:

تعرف الأزمة المالية بأنها وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبياً يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية، ويتضمن أخطاراً وتهديدات مباشرة للدولة والمنظمات والأفراد، مما يتطلب تدخلات سريعة وفاعلة من جميع الاطراف ذات العلاقة. [1]

2- أسباب الأزمة المالية:

تتعدد الأسباب التي تنشأ عنها الأزمة المالية، منها ما يتعلق بالبلد نفسه ومنها ما يكون بتأثير خارجي وأهمها:

2-1- عدم استقرار الاقتصاد الكلي: هو ما يحدث من تغير في شروط التبادل التجاري، فعندما تنخفض شروط التجارة يصاب المستثمرون بالتعثر ويعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم. [15]

2-2- اضطرابات القطاع المالي: بسبب التوسع في منح القروض بدون ضمانات كافية والتدفقات الكبيرة في رؤوس الأموال من الخارج، الى جانب انهيار أسواق الأوراق المالية، العامل الأساس الذي دائماً ما يسبق حدوث الأزمات المالية في الدول، حيث يؤدي الى حدوث ظاهرة تركيز الائتمان سواء في نوع معين من القروض مثل القروض الاستهلاكية أو العقارية، كما في حالة الأزمة المالية في كوريا الجنوبية، وأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، أو تركز في قطاع واحد كالقطاع الحكومي أو الصناعي أو التجاري. [13]

2-3- تشوه نظام الحوافز: دلت التجارب العالمية على أن الإدارات العليا في المصارف وقلة خبرتها، كانت من الأسباب الأساسية للأزمات المصرفية، وأن عملية تعديل هيكل المصرف وتدوير المناصب الإدارية لم تنجح في تقادي حدوث الأزمات أو الحد منها. [6]

حيث يمكن أن يكون أحد هذه الأسباب أو أكثر مقدمة لحدوث أزمة نقدية في إحدى الدول، وخاصة الدول النامية غير المستقلة اقتصادياً، أو التي تعاني من تشوهات اقتصادية مسبقة.

4- أنواع الأزمات المالية:

شهد العالم أنواع مختلفة من الأزمات المالية، وكانت تأثيراتها على الاقتصاد متنوعة، كان أبرزها: [8]

4-1- أزمة العملة وأسعار الصرف: وتسمى أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات، ويرجع سبب حدوث الأزمة إلى تعرض عملة بلد ما لهجوم مضاري للعملة يؤدي إلى انخفاض قيمتها انخفاضاً شديداً، وإرغام البنك المركزي على الدفاع عن العملة وذلك ببيع مقادير ضخمة من احتياطياته، ورفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة.

4-2- أزمة أسواق المال: تنتج أزمة أسواق المال نتيجة لارتفاع أسعار الأصول فوق القيمة الحقيقية لها، وبصورة غير مبررة، هذا الارتفاع يعرف بظاهرة الفقاعة، ويحدث في أسعار أصول الأسهم عندما يكون الدافع للشراء هو تحقيق الربح الذي ينجم عن ارتفاع الاسعار وليس عن قدرة هذه الأصول على تحقيق الدخل.

4-3- الأزمة المصرفية: تحدث هذه الأزمات عندما تواجه البنوك التجارية زيادة كبيرة ومفاجئة في طلبات سحب الودائع، وبالتالي تحدث أزمة سيولة في البنوك، وإذا امتدت هذه الأزمة إلى كافة البنوك فتسمى أزمة مصرفية، وهي تؤدي إلى إفلاس العديد من البنوك مما يؤدي إلى خسارة المودعين.

4-4- أزمة المديونية: تحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقرض عن السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة، وتؤدي المخاطر المتوقعة لأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته إلى تراجع حاد في تدفقات رأس المال الخاص أو إلى أزمة في الصرف الأجنبي.

حيث أن الأزمة المالية يمكن أن تنطلق من داخل الدولة، ويمكن أن تكون نتيجة أسباب خارجية، بسبب الترابط بين الاقتصاديات العالمية، أو تبعية بعض الدول لاقتصاديات دول كبرى.

ثالثاً: نماذج عن الأزمات العالمية:

شهد العالم في النصف الثاني من القرن المنصرم العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية التي هزت أركانها وغيّرت العديد من المفاهيم والقواعد، وحتى بعض الأنظمة المتبعة سابقاً، واختلقت شدتها وتأثيرها من أزمة إلى أخرى، ورغم اشتراك الأزمات المالية من حيث المبدأ في العديد من الخصائص والمسببات إلا أنه يبقى لكل أزمة مميزاتها وخصوصيتها.

1- أزمة المكسيك 1994:

نجمت أزمة المكسيك عن تدفق كبير لرؤوس الأموال إلى الخارج، وكانت سرعة هذا التدفق مثيرة للانتباه ومهددة بانهيار النظام المالي العالمي.

1-1- أسباب الأزمة: عرف اقتصاد المكسيك لأكثر من عقد معدلات نمو مرتفعة ناتجة عن تغير هيكل وتنشيط الاقتصاد الكلي، حيث اتبع البلد مخططاً واسعاً من الإصلاحات، وقد ترجمت بوضع آليات السوق بشكل موسع في إطار إعادة البناء الاقتصادي، كما بذلت جهود في انفتاح التجارة بما في ذلك التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وقد نتج عن هذه السياسات انتعاش ونمو اقتصادي أعطى انطباعاً باستقرار المكسيك، فتدفقت كميات هائلة من رؤوس الأموال باعتبار أنه يقدم فرص أكثر ربحية مقارنة بأسواق البلدان الصناعية. وكنتيجة طبيعية لهذه التحويلات الكبيرة والتدفقات الضخمة لرؤوس الأموال، فإن الطلب الكلي قد توسع بشكل كبير مما ساهم في زيادة أسعار الأسهم وارتفاع أسعار العقارات، ونمو متسارع للأصول والخصوم المصرفية وعجز كبير في الحساب الجاري الخارجي. [23]

ويمكن حصر أهم أسباب أزمة المكسيك بما يأتي: [21]

- ضعف النظم المالية: حيث أدى التوقف المفاجئ في تدفق رؤوس الأموال الى الداخل، إلى أزمة عميقة في النظم المالية الداخلية، الأمر الذي أدى الى زعزعة استقرار القطاعات الانتاجية، حيث شكك المستثمرون بصمود الاقتصاد المكسيكي بعد النمو السريع للانتماء المصرفي المقدم للقطاع الخاص، والاحتفاظ بالارتباط بعملة أخرى، وأسعار الفائدة المرتفعة، كما قامت المؤسسات المالية بتوجيه مبالغ كبيرة من التدفقات الى مشاريع ذات مخاطرة مثل قطاع العقارات، وكانت النتيجة ارتفاع أسعار هذه الأصول جاذبة المزيد من الاستثمارات، وترتب على ذلك حدوث فجوات واسعة بين قيمة القروض المقدمة والعقارات، ومع انهيار أسعار العقارات بدأت المحافظ المصرفية المستحقة الدفع في التضخم وإضعاف القطاع المالي.
- ترتيبات سعر الصرف: أدى الارتفاع في قيمة الصرف الحقيقي والدين الخارجي قصير الأجل المتزايد وحجم العجز في الحساب الجاري الخارجي، الى ممارسة ضغوط قوية على سوق النقد الاجنبي، كما أدت المضاربة على البيزو المكسيكي الى التخلي عن الارتباط بعملة أجنبية واتباع سياسة التعويم، مما زاد من خوف المستثمرين من حالة عدم الاستقرار، وزيادة الانخفاض في قيمة البيزو، وانهيار أسواق المال.
- الإصلاحات النقدية والمالية: أدت الإصلاحات المالية الى ارتفاع معدلات التضخم في المكسيك عن مثيلاتها في الولايات المتحدة، في الوقت الذي ماتزال العملة المكسيكية مرتبطة بالدولار، مما رتب عليه الاضرار بالقدرة التنافسية للصناعات المكسيكية، نتيجة لذلك وصل عجز الميزان التجاري الى مستويات غير مستقرة، وانخفضت الثقة بالعملة المحلية بصورة شديدة، مما أدى الى حدوث تدفق كبير لرؤوس الأموال الى الخارج وانخفاض شديد الاحتياطات الدولية.

1-2- نتائج أزمة المكسيك: كان من أهم نتائج الأزمة: [20]

- خسارة 2.4 مليون فرصة عمل خلال نصف عام مما أدى الى تضاعف البطالة.
- إفلاس 60 ألف شركة بناء.
- تقلص الناتج الاجمالي بنسبة 10%.
- ارتفاع معدل التضخم الى 35% ، في الوقت الذي تقلص فيه الاستهلاك الخاص 12%.
- انخفاض الرقابة على الصرف الأجنبي.

1-3- دور صندوق النقد الدولي في الأزمة المكسيكية:

- تطلب التعامل مع الأزمة عدد من تدابير التصحيح طويلة الأجل، ودعمًا ماليًا استثنائيًا فقد كان على العالم الرأسمالي توفير 50 مليار دولار حد أدنى لحل المشكلة، لأن انخفاض قيمة البيزو بمقدار 15% من قيمته الجارية عام 1995، تسببت في حالة ذعر كبير خيمت على العالم، وعلى هذا الأساس فقد عمد صندوق النقد الدولي الى جانب دول أخرى الى توفير الدعم المالي للمكسيك بحيث توزعت المساهمات بالشكل التالي:
- تعهد صندوق النقد الدولي عام 1995 بتقديم قرض قيمته 17.8 مليار دولار.
 - قدمت الخزينة الأمريكية قرض بقيمة 20 مليار دولار، بحيث كان هذا القرض على شكل اتفاق تبادل مقابل ضمانات حول مداخل بترولية، والى جانب هذا فقد طالبت الخزينة من بنك الاحتياطي الفدرالي قرض قصير الأجل بقيمة 6 مليار دولار.
 - أما بنك التسويات الدولية فقد تعهد بتقديم قروض بقيمة 10 ملايين دولار.
 - كما تعهد بعض البنوك التجارية بتقديم قرض قيمته 3 ملايين دولار.

ولكن هذه الإجراءات التصحيحية وهذا الدعم الهائل لم يكن بدون تكلفة إذ قدرت تكلفة المحافظة على وضع مالي سليم يعيد الثقة للمقترضين بـ 12% من حجم الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1997، وهي كبيرة ولكنها جنببت المكسيك انهيار نظامه المالي وربما انهيار النظام المالي العالمي، كما ساعدت الاقتصاد المكسيكي على استعادة قوته، حيث شهد معدلات نمو مرتفعة لم تبلغها المكسيك من قبل. [11]

2- أزمة جنوب شرق آسيا:

بعد أكثر من ثلاثين عاماً من النشاط والنمو الاقتصادي السريع، الذي أدى إلى وصف بلدان شرق آسيا بالنموذج الآسيوية، وجدت هذه البلدان نفسها أمام واحدة من أعنف الأزمات المالية، ونتيجة لتلك الأزمة توقف منح الإئتمانات الزراعية إلى تلك المناطق الريفية، مما أدى إلى انخفاض مستويات دخل شريحة واسعة من السكان، وإلى جانب ما أفرزته من ركود اقتصادي حاد في بلدان شرق آسيا، شكلت الأزمة تهديداً حقيقياً لنمو الاقتصاد العالمي بأكمله.

2-1- أصل الأزمة الآسيوية:

عرفت اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا نمواً كبيراً جعلها محط إعجاب العالم، حتى أصبح يطلق عليها "المعجزة الآسيوية"، فقد تضاعف نصيب الفرد من الدخل القومي أكثر من أربع مرات خلال الفترة 1965-1996، كما ارتفع متوسط الدخل في هذه البلدان من حوالي 10% من متوسط الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1965 إلى حوالي 27% في منتصف التسعينات، كما أنها حققت إجمالاً نتائج جيدة على صعيد الاقتصاد الكلي مثل تشجيعها لفوائض في موازينها وتحقيق معدلات مرتفعة في الادخار الخاص، أما فيما يتعلق بمؤشر الأسعار فإن التضخم كان معتدلاً، حيث لم يرتفع عن 10% في وقت ما منذ أواخر عقد الثمانينات سوى في الفلبين، وبشكل عام فإن مؤشر التضخم في العموم لدول آسيا ظل في انخفاض خلال سنوات النصف الثاني من العقد التسعين من القرن المنصرم حتى نشوب الأزمة. [19]

وفقاً لمؤشرات اقتصادية كلية فقد ظهرت علامات مبكرة للأزمة والتي ساعدت في انفجارها منها: [8]

- اصطدام هذه الأسواق غير المقيدة بظهور أسواق رأسمالية عالمية جديدة تتميز بمحافظ أوراق مالية سهلة التحرك والانتقال.
- أدى تدفق رؤوس الأموال في آسيا إلى تراجع في الأصول وإفراط في الاستثمار وفي الإنتاج ووقوعه فريسة سهلة للقروض التجارية قصيرة الأجل وغير المضمونة.
- عندما بدأت الطفرة الاقتصادية شنت الشركات الاستثمارية المتخصصة في صناديق التحوط حملات على عملات في المنطقة، كما حدث هروب سريع لرؤوس الأموال، أدى إلى انخفاض في أسعار العملات وانهيار حاد في أسعار الأسهم.

ويمكن ملاحظة مجموعة من الأسباب التي أدت للأزمة المالية التي داهمت دول جنوب شرق آسيا ومنها: [12]

- الاختلال في توازن الحساب الجاري لموازين مدفوعات دول آسيا.
- الاقتراض من الخارج الذي أخذ في معظمه شكل تدفقات رأسمالية داخلية قصيرة الأجل.
- تزايد تدفقات رؤوس الأموال إلى داخل دول آسيا وذلك بفعل عوامل متصلة بالبيئة العالمية والتي تمثلت في وجود فوائض مالية كبيرة تبحث عن فرص استثمارية مرتفعة الربحية.
- زيادة عمليات المضاربة كنتيجة لفك ارتباط العملات الوطنية للدول الآسيوية بالدولار الأمريكي.

- عوامل تتعلق بالنظم المالية التي اتصفت بالضعف والهشاشة تجاه الأزمات المالية.

2-2- نتائج الأزمة الآسيوية:

- بالرغم من أن دول جنوب شرق آسيا التي تأثرت بالأزمة أكثر من غيرها من الدول الأخرى، فإن الأزمة طالت العديد من الدول والأسواق العالمية الكبرى، وكان من أهم النتائج التي ترتبت عليها: [14]
- تشير التقديرات الى مجموع الخسائر التي تكبدتها أسواق المال الآسيوية تفوق 600 مليار دولار.
- كان الضرر الذي لحق بسنغافورة وتايوان من جراء الاضطراب الذي ساد المنطقة أقل مما شاهدته البلدان الأخرى.

- انخفاض في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الى الدول النامية والأسواق الناشئة.
- سببت أضراراً للبيئة يصعب إصلاحها وأدت الى تلوث كبير في هذه المنطقة من العالم.
- حدوث انهيارات متلاحقة في الأسواق العالمية التي بدأت في بورصة هونغ كونغ، وذلك بانخفاض مؤشر الأسهم فيها بنسبة 18% خلال يومين مما أدى الى هلع المستثمرين الأجانب وهروبهم من المنطقة.

2-3 دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمة الآسيوية:

كانت تايلند أول بلد في منطقة جنوب شرق آسيا يتوجه الى صندوق النقد الدولي للمساعدة في الانقاذ على أثر الأزمة الآسيوية ثم تبعتها اندونيسيا وكوريا الجنوبية، بينما رفضت ماليزيا التوجه للصندوق بسبب مقاومة مهاتير محمد رئيس الوزراء لذلك. وقد تضمن برنامج الانقاذ والذي عرف ببرنامج (الانقاذ الآسيوي العظيم) ما يزيد على 100 مليار دولار من القروض الممنوحة، وقد استجاب صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة للدول الأكثر تضرراً من الأزمة، واعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادي الخاص لاستعادة الثقة في المنطقة كآلاتي:

2-1- اندونيسيا:

وافق مجلس إدارة صندوق النقد الدولي في شباط عام 1997 على تقديم دعم مالي لإندونيسيا يقدر بـ 7.3 مليار من حقوق السحب الخاصة، أي ما يعادل 490% من حصة البلد، وفي عام 1998 زاد المبلغ 1 مليار، وأتبع ذلك برنامج للإصلاح كآلاتي: [22]

- استقرار الروبية من خلال المحافظة على سياسة نقدية مشددة.
- إعادة هيكلة القطاع المالي، بما في ذلك دمج البنوك العامة وإغلاق المؤسسات الفاشلة.
- إصلاحات هيكلية لزيادة الكفاءة الاقتصادية والشفافية بما في ذلك تحرير التجارة والاستثمار الاجنبي وتفكيك الاحتكارات الوطنية وتوسيع برنامج الخصخصة.
- التدابير المالية: وشملت هذه التدابير خفض النفقات وتأجيل أو إعادة النظر في الجدول الزمني لتنفيذ مشاريع البنية التحتية من المؤسسات العامة والاعفاءات من ضريبة القيمة المضافة.

2-2- تايلند:

تعد الأزمة المالية في تايلند بداية انفجار الأزمة الآسيوية، حيث نمت المضاربة وفقدت الأسواق الثقة في الاقتصاد، وفي مواجهة هذه الضغوط وافق مجلس إدارة صندوق النقد الدولي ولمدة 34 شهراً على تقديم الدعم المالي والمقدر بـ 2.9 مليار من حقوق السحب الخاصة، أي ما يعادل 505% من حصة البلد، ويتضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الآتي: [22]

- إعادة هيكلة القطاع المالي والتي تهدف في البداية الى تحديد وإغلاق مؤسسات بما في ذلك 56 شركة مالية وإعادة رسملة النظام المصرفي.
- تدابير مالية تعادل حوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي من أجل تحويل عجز القطاع العام الموحد الى فائض.
- وضع إطار جديد للسياسة النقدية بما يتفق مع نظام التعويم الجديد.
- المبادرات الهيكلية لزيادة الكفاءة وتعزيز دور القطاع الخاص.

2-3- كوريا:

مع انتشار الأزمة الآسيوية فقد استنفذت كوريا تقريباً كل احتياطياتها الأجنبية، بسبب فقدان الثقة في السوق، كانون الاول 1997 وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي وخلال ثلاث سنوات على تقديم دعم مالي لكوريا يصل الى 15.5 مليار، أي ما يعادل 1939% من حصة البلد بعد مجموعة من الاجراءات المعجلة كجزء من آلية التمويل في حالات الطوارئ، وبذلك كان إجمالي المساعدات المقدمة لكوريا من طرف صندوق النقد وباقي الاطراف المساعدة 58.2 مليار دولار. [11]

رابعاً: صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية العالمية 2008:

1- موقف الصندوق من الأزمة:

بدأت الأزمة المالية العالمية في أواخر عام 2007، وبلغت ذروتها نهاية عام 2008 بعد انهيار بنك ليمان براذرز، حيث شهد العالم اندلاع أكبر أزمة مالية بدأت من الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لانهيار سوق الرهن العقاري وامتدت إلى النظام المالي العالمي، تميزت الأزمة بتجمد أسواق الائتمان وانهيار مؤسسات مالية كبرى وتباطؤ حاد في التجارة والنمو الاقتصادي للدول، وقد ارتبطت جذور الأزمة بتراكم المخاطر داخل النظام المالي العالمي، بما في ذلك الإفراض غير المسؤول وضعف الرقابة التنظيمية، وسرعان ما انتقلت العدوى المالية إلى أوروبا وآسيا، مؤدية إلى تراجع اقتصادي عالمي يعدُّ الأعظم منذ الكساد الكبير عام 1930. [24]

2- آليات صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة:

قام صندوق النقد الدولي بمجموعة من الإصلاحات لتحديث عملياته التمويلية والتسهيلات والمساعدات اتجاه الدول لمساعدتها على مواجهة الأزمة، ومن هذه الإصلاحات: [11]

- التسهيل الائتماني الممدد: وهدفه الحد من الفقر، وهو يجعل الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق أكثر مرونة.
- التسهيل الائتماني السريع: يتيح مساعدات مالية سريعة بشروط محدودة وبدون فوائد.
- تسهيل الاستعداد الائتماني: يقدم للبلدان منخفضة الدخل التي تحتاج موازين مدفوعاتها الى تمويل قصير الاجل.
- اتفاقات الاستعداد الائتماني: يتيح سرعة الاستجابة لاحتياجات الدول من التمويل الخارجي، مع مرونة في تحديد المدة التي تغطيها.

كما عكف الصندوق منذ تفجر الأزمة على متابعة مشاوراته الثنائية والمتعددة الأطراف مع العديد من الدول الأعضاء لأجل تقديم المساعدات الفنية لها عبر توجيه سياساتها الاقتصادية واللاطمئنان على حسن سير أداؤها الاقتصادي، إضافة إلى تقديم حزمة من المساعدات المالية للدول الأعضاء أبرزها: [18]

- توقيع مذكرة تفاهم مع ايسلندا مع دعم مالي يبلغ 2.1 بليون دولار.
- اتفاق مع حكومة باكستان بتقديم دعم يبلغ 7.6 بليون دولار.
- التوصل لاتفاق مع حكومة رومانيا لتقديم دعم يبلغ 26.4 بليون دولار.
- تقديم دعم للمكسيك بما يعادل 47 بليون دولار.
- الموافقة على تسهيل ائتماني لتتزانيا يبلغ 322 مليون دولار.

خامساً: موقف صندوق النقد الدولي من أزمة كوفيد-19:

جاءت أزمة كوفيد-19 لتختبر قدرة صندوق النقد الدولي على التصدي لأزمة اقتصادية عالمية من نوع مختلف، فهي أزمة ذات طابع صحي ولكن بتداعيات اقتصادية غير مسبقة في الحدة والاتساع، وفي مواجهة هذا التحدي قدم الصندوق أكبر حزمة استجابة طارئة في تاريخه، وأعاد توظيف أدواته بطريقة أكثر مرونة، رغم تزايد الشكوك حول عدالة توزيع الموارد، وجدوى التدخلات في الدول منخفضة الدخل.

1- طبيعة الأزمة وطرق استجابة الصندوق لها:

أدت جائحة كورونا إلى شلل تام في قطاعات عديدة وأنشطة مختلفة على الصعيد الدولي، أدى ذلك إلى حدوث ركود وانكماش اقتصادي عالمي وتوقف النشاط الاقتصادي خلال النصف الأول من عام 2020م، كما أدت الأزمة إلى انهيار قطاعات النقل والسياحة والطاقة وفقدان مئات الملايين لوظائفهم وخاصة في الاقتصاد غير الرسمي، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الاقتصادات المتقدمة والدول النامية في الاستجابة للأزمة. [26]

قام الصندوق بتفعيل أدوات تمويل طارئة وأخرى مبتكرة في إطار الاستجابة لتداعيات الأزمة، كتفعيل أداة التمويل السريع وأداة الائتمان السريع، حيث حصلت أكثر من 85 دولة على تمويل عاجل في الشهور الأولى من الجائحة بدون شروط مسبقة، مع التركيز على السرعة والمرونة، وفي آب عام 2021م قام الصندوق بتخصيص 650 مليار دولار كدفعة واحدة للدول الأعضاء. على سبيل المثال حصلت مصر على 8 مليار دولار عبر اتفاق الاستعداد الائتماني، وتونس 750 مليون دولار، غانا حصلت على تمويل طارئ يوازي 1 مليار دولار ضمن حزمة عاجلة لدول أفريقيا جنوب الصحراء. [30]

2- تقييم دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة:

مثلت أزمة كوفيد-19 اختباراً حقيقياً لصندوق النقد الدولي في بيئة معقدة وغير مسبقة على نطاق واسع شمل معظم دول العالم، أظهر فيها الصندوق مرونة في الأدوات والتمويل الطارئ، لكن ظلت الإشكاليات الهيكلية المرتبطة بعدالة التوزيع والمشروطة قائمة رغم الأزمة التي كانت تعد إنسانية في المقام الأول، وكانت الأزمة فرصة لإعادة بناء نظام مالي أكثر إنصافاً، لكن ما حدث لا يرقى إلى تحول جوهري في فلسفة الصندوق بل هو "تكيف في ظل الطوارئ" أكثر منه "إصلاحاً مؤسسياً دائماً". تعد سرعة التدخل غير المسبقة لإنقاذ الاقتصاد العالمي من الإيجابيات التي تحسب لصندوق النقد الدولي، إضافة إلى تخفيف الشروط السابقة التي كان يفرضها عادةً، مما ساعد دول فقيرة على الحصول على التمويل، كما قام بدعم احتياطي النقد الأجنبي للدول ومنع انهيار بعض العملات. لكن يمكن تسجيل جملة من السلبيات في آلية عمل الصندوق أثناء استجابته للأزمة، تعود إلى استمرار

الخلل في هيكل التصويت داخل الصندوق نتيجة هيمنة الدول الكبرى على القرار، نجم عنه غياب العدالة في توزيع الموارد، حيث حصلت الدول المتقدمة على 58% من هذه الموارد في حين حصلت الدول النامية منخفضة الدخل على 3% فقط، كما ذهبت معظم حقوق السحب الخاصة للدول الغنية. [26]

سادساً: تقييم تدخل صندوق النقد الدولي:

سنحاول تالياً تقييم تدخل صندوق النقد الدولي في الأزمات السابقة، منوهين إلى أسباب الفشل في بعض السياسات، وفي نفس الوقت التعرف الى أسباب النجاح في بعضها الآخر.

1- فشل صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية:

تجلت أهم إخفاقات آليات صندوق النقد الدولي في عملية معالجته للأزمات المالية التي تم التطرق إليها سابقاً في ما يأتي:

1-1- إخفاق نظام الإنذار المبكر:

تشير التحليلات الى عدم مواءمة هيكليات وأداء مؤسسات النظام الاقتصادي المالي والتجاري الدولي للأهداف التي تضمنتها وثائق هيكليتها لتطلعات الدول النامية بشكل عام، والدول الفقيرة بشكل خاص، وفيما يتعلق بالأزمات المالية فشل صندوق النقد الدولي في إرساء أسس ومؤشرات الإنذار المبكر للأزمات على الرغم من أنه يتابع تطوير هذه المؤشرات، لكنه في الوقت نفسه فشل في التنبؤ بالأزمات، وآخرها الأزمة المالية العالمية، كما فشل صندوق النقد الدولي في إقامة نظام يتسم بالعدالة والكفاءة بدليل انتشار مشاكل الفقر والبطالة على الرغم من عقود التنمية لدى الصندوق، واستراتيجيات التنمية الدولية. [7]

1-2- إخفاق الصندوق كآخر ملجأ للإقراض:

اعتبر صندوق النقد الدولي كآخر ملجأ للإقراض لسنة 1995، من خلال مجموعة الدول الصناعية السبعة، حيث تم إعطاء الصندوق إمكانية الحصول على الموارد المالية اللازمة من خلال ما يعرف بالاتفاقيات العامة للإقراض التي أنشئت عام 962، والاتفاقية الجديدة للإقراض التي تأسست عام 1995، دعم صندوق النقد الدولي دوره حتى يكون كآخر ملجأ للإقراض من خلال إنشاء خط تسهيل الاحتياطي التكميلي عام 1997 الموجه للبلدان التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات. لكن دور صندوق النقد سرعان ما تراجع، إذ كان غير قادر على توفير الموارد في الوقت المناسب والقدر الكافي، وهذا ما حصل في الأزمة العالمية حيث وقف مكتوف الأيدي أمام الطلبات الهائلة على موارده المحدودة، والأكبر من طاقته الإقراضية. [10]

1-3- فشل الصندوق في إدارة الأزمات المالية:

حصر الصندوق الدروس المستخلصة من الأزمة العالمية، وقال إن من عناصر الفشل الرئيسية في فترة الرواج الاقتصادي هو عدم القدرة على رصد الخطر الذي تمثله فقاعة أسعار الأصول المتنامية في المشهد الكلي، فقد

اقتصرت تركيز صانعي السياسات على الجزئية المتعلقة بهم في المشهد الكلي وأغفلوا المشكلة الأكبر، ويشير التحليل الصادر عن صندوق النقد الدولي إلى إخفاقات على ثلاث مستويات مختلفة: [4]

- لم تكن هيئات التنظيم المالي مجهزة بما يتيح لها اكتشاف تركيزات المخاطر والحوافز المعينة وراء طفرة المبتكرات المالية، فلا الانضباط السوقي ولا العمل التنظيمي استطاع احتواء المخاطر الناجمة عن سرعة الابتكار وزيادة الرفع المالي، والتي ظلت تتراكم لسنوات طويلة.
- لم يوجه صانعو السياسات الاهتمام الكافي بالاختلالات الاقتصادية الكلية المتنامية التي أسهمت في تراكم المخاطر النظامية في النظام المالي، فقد ركزت البنوك المركزية على التضخم في الأساس، وليس على المخاطر المصاحبة لارتفاع أسعار الأصول وزيادة الرفع المالي، وكانت أجهزة الرقابة المالية مشغولة بالقطاع المصرفي بدلاً من الانشغال بالمخاطر المتزايدة في النظام المالي العامل في الظل.
- لم تتجح المؤسسات المالية الدولية في إرساء روابط تعاونية وثيقة على المستوى الدولي، وقد أدى ذلك إلى زيادة العجز عن رصد مواطن الضعف المتنامية والروابط القائمة عبر الحدود.

1-4- الخطر المعنوي والإقراض الفعلي من قبل صندوق النقد الدولي:

إن الشكل الذي يمارسه صندوق النقد الدولي ومشكلة الخطر المعنوي المقترن أصبح مفهومه بصورة جيدة، فالسوق الذي ليس لديه نظام لضمان الودائع أو لا يعتمد على تدخل الصندوق للإنقاذ لن يقدم على دعم تحمل المخاطر وإنما سيكافئ الأطراف التي تتخذ التدابير التحويطية اللازمة، لكن برامج الإقراض التي يقوم بها الصندوق تؤدي إلى تشجيع نوعين على الأقل من السلوك المقترن بالخطر المعنوي وهما الإقراض المقترن بمخاطر زائدة ومعظمه قصير الأجل من جانب الدائنين من القطاع الخاص خاصة البنوك الأمريكية الذين يدفعهم إلى اللامبالاة بمخاطر الائتمان وأسعار العملات، وتدفع وزراء المالية الذين ينتهجون سياسات نقدية تتعارض مع الحفاظ على ربط ثابت بالدولار إلى انتهاك سلوك يسمى بالمقامرة. [11]

2- إيجابيات صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات:

رغم السلبيات والاختناقات والانتقادات الموجهة لصندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات، كان لصندوق النقد عدة إيجابيات في معالجة الأزمات والتي تمثلت فيما يأتي: [8]

- تقديم الصندوق مساعدات مالية وفنية مثل المساعدات التي قدمها للدول التي عانت من أزمة جنوب شرق آسيا بالرغم من أنها قليلة عكس المساعدات التي منحت في أزمة 2008، حيث نلمس تطوراً في حجم هذه المساعدات ومدى نجاعتها من أزمة لأخرى، لهذا يعول الصندوق دائماً ويجدد من خلال نشراته الى ضرورة زيادة أموال الصندوق بما يمكنه بالتصرف بسرعة وكفاءة حال ظهور أي أزمة.
- تقديم المشاورات للدول من أجل تصحيح اقتصادها، وتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات.
- كان إصلاح الحصص جانب إيجابي تمثل في التقليل من هيمنة الولايات المتحدة في اتخاذ القرارات من تخفيض حصصها وتوزيعها على اقتصاديات بلدان ناشئة، وبالتالي إعطاء جانب من العدالة والشفافية والمصادقية للصندوق.

- كان لإصلاح الحوكمة جانب إيجابي هو الآخر من خلال التعديل في إدارة الصندوق وكسر الهيمنة فيه ومحاربة الرشوة والفساد الإداري داخل الصندوق وخارجه.
- كان للإصلاحات التي قام بها صندوق النقد الدولي جانب إيجابي على الدول الناشئة والدول النامية من خلال زيادة بعض الحصص للدول، وبالتالي زيادة نفوذها في الصندوق.
- دعم الاقتصاديات الناشئة ومنحها مساعدات فنية من خلال المشاورات.
- إنشاء مراكز التدريب التابعة لصندوق النقد الدولي وكذلك إنشاء مراكز للمساعدة الإقليمية في كل القارات مثل مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة وسط إفريقيا ومركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادي.
- اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز مكافحة الفقر والتخلف الاقتصادي والمساهمة في تمويل اقتصاديات الدول النامية لتصبح قادرة على النمو والحياة.
- ضرورة إجراء إصلاحات جوهرية في سياق صندوق النقد الدولي.
- الإقرار بحق البلد المقترض في تطبيق النموذج الاقتصادي الذي يراه مناسباً وملائماً لبيئته الاقتصادية ويسهم في تطوير اقتصاده القومي.
- تنسيق جهود الصندوق والبنك الدولي وباقي المؤسسات الدولية الأخرى من أجل وضع حلول واقعية لإخراج البلدان النامية المدينة من أزمة المديونية الخارجية.
- إعفاء البلدان المدينة من الالتزامات الإضافية التي تترتب على إعادة جولة المديونية.
- مسح الديون الخارجية القائمة على المشروعات التي تعرضت للدمار والتخريب لأسباب وعوامل عسكرية وطبيعية.
- إلغاء مبدأ إلزام الدول المدينة بتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي في حالة الاستدانة أو إعادة الجدولة.

3- الخلفيات الخفية للسياسات النقدية لصندوق النقد الدولي:

كشفت الممارسة الفعلية للصندوق على مدى العقود الماضية عن فجوة واسعة بين الأهداف المعلنة والنتائج الملموسة، خصوصاً في دول الجنوب العالمي، ويرى العديد من الباحثين أن ثمة خلفيات خفية تحرك سياسات الصندوق النقدية تتجاوز منطق الإصلاح الاقتصادي المجرد إلى أبعاد تتعلق بالهيمنة الاقتصادية وخدمة مصالح الدول الكبرى، سنحاول تالياً استكشاف هذه الخلفيات الخفية وتقييم أثر السياسة المرتبطة بها:

3-1- الهيمنة عبر الديون والشرطية: تحول دور الصندوق من مؤسسة معنية بالاستقرار النقدي الدولي إلى سلطة تتحكم في السياسات الاقتصادية والمالية للدول النامية، حيث يمارس رقابة مباشرة على السياسات العامة العريضة للحكومات، حتى أصبح بمثابة مؤسسة فوق قومية مهيمنة على الكثير من الدول، وتعد القروض التي يقدمها الصندوق أحد أهم الوسائل في انتهاك سيادة الدول التي تقترض منه، إذ تعدّ الديون المثقلة بشروط قاسية تحت مسمى (التعديل البنوي) أداة للهيمنة الامبريالية ووسيلة خفية لوضع اليد على السياسات الاقتصادية والخارجية في البلدان النامية. [31]

3-2- أداة بيد القوى الغربية الكبرى: على الرغم من أن الصندوق يقدم نفسه كمؤسسة دولية محايدة، فإنه في الواقع كان تحت سيطرة الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، وقد صممت سياساته لتعزيز توسع وهيمنة وأرباح شركاتها متعددة الجنسيات ومؤسساتها المالية الكبرى.[32]

3-3- سياسة الكيل بمكيالين: يكشف تقرير حديث لمكتب التقييم المستقل التابع للصندوق عن هوة واسعة بين توصيات الصندوق للدول الغنية، وتلك التي يقدمها للدول النامية، ففي حين يميل الصندوق الى التوصية بسياسات مالية معاكسة للدورة الاقتصادية في البلدان المتقدمة، أي التوسع في الانفاق وقت الأزمات، فإن استجابة التوصيات للدورة الاقتصادية في البلدان منخفضة الدخل إما ضعيفة جداً أو منعدمة.[33]

3-4- فرض نموذج الليبرالية الجديدة: منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين جهز الصندوق نفسه منهجياً لأداء دور الرائد العازم على حفز مجموعة الدول النامية على تنفيذ إصلاحات تهتدي بالليبرالية الجديدة وتتماهى مع تصورات الرأسمالية المالية الأمريكية، وقد تجسد هذا التوجه في إطلاق برامج التكيف الهيكلي التي شملت خفض قيمة العملة الوطنية، ورفع معدلات الفوائد، وإلغاء الدعم الحكومي، وخصخصة المؤسسات العامة، حيث تهدف هذه البرامج الى إعادة هيكلة اقتصاديات الدول النامية بما يخدم مصالح الدول المتقدمة.[34]

4- تقييم السياسات الخفية لصندوق النقد الدولي:

4-1- الآثار الاقتصادية: على عكس الوعود التي يطلقها الصندوق، فإن برامج التكيف الهيكلي لم تحقق النمو المنشود، فقد انخفض متوسط معدل النمو في دول الجنوب العالمي من نحو 3.2% قبل برامج التكيف الهيكلي الى 0.7% فقط خلال الثمانينات والتسعينات، كما فقدت الدول النامية نحو 480 مليار دولار سنوياً من الدخل القومي المحتمل، وفي أمريكا اللاتينية انخفض متوسط دخل الفرد بنسبة 15% بعد عام 1980م، ولم يعد الى مستوياته السابقة الا بحلول عام 2006م، مما يعني أن سياسات التكيف الهيكلي كان لها أثر انكماشى بدلاً من أن تجعل الاقتصادات تنمو بسرعة.[35]

4-2- تعميق الفقر واللامساواة: بينت الدراسات أن إجراءات الحد من الفقر التي أدرجها الصندوق في برامجه لم تكن فعالة في تخفيف الآثار المسببة للفقر، إنما أدت الى آثار عكسية حيث زادت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، أما على صعيد التعليم والصحة فقد ساهمت برامج الصندوق في زيادة نسبة الوفيات، إذ تشير التقديرات الى أن نحو 56.6 حالة وفاة إضافية لكل 1000 ولادة حية في افريقيا جنوب الصحراء مرتبطة بآثار هذه البرامج.[35]

4-3- إشكالية الشرعية الاخلاقية والكفاءة: لا تقتصر الانتقادات على السياسات وحدها، بل تمتد الى شرعية المؤسسة ذاتها، فقد كشفت حالات عديدة عن تواطؤ الصندوق مع أنظمة فاسدة كما حصل في بنغلادش حين وافق الصندوق على حزمة إنقاذ بقيمة 4.7 مليار دولار للنظام الحاكم مع علمه المسبق بحجم الفساد المستشري.[36]

تكشف المعطيات المتوفرة أن الخلفيات الخفية لسياسات صندوق النقد الدولي النقدية تتجاوز بكثير الاطار الفني للإصلاح الاقتصادي، فثمة نمط ممنهج من الهيمنة الاقتصادية يخدم مصالح القوى الكبرى ومؤسساتها المالية، ويفرض على الدول النامية سياسات نقشفية قاسية تحمل في طياتها آثاراً اجتماعية مدمرة.

سابعاً: النتائج و المناقشة:

من خلال هذا العرض التحليلي لتدخل صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية الدولية نستطيع أن نصل إلى جملة من النتائج والتوصيات:

1. تعزيز دور الدول النامية في صنع القرار عن طريق تعديل نظام التصويت داخل صندوق النقد الدولي، وزيادة الحصص المخصصة لهم مع إعطاء مساحة لطرح رؤيتهم الاقتصادية.
2. إنشاء آلية للتمويل الدولي دون ربطها بتطبيق إصلاحات قاسية في البلدان المقترضة، تهدف إلى مساعدة الدول المتعثرة في الوفاء بالتزاماتها المالية دون تعميق أزماتها الاقتصادية.
3. ضرورة النظر إلى البعد السياسي والاجتماعي للدول المتعثرة عند تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، حتى لا يتبع ذلك حدوث أزمات سياسية أو صعوبات معيشية للمواطنين.
4. التشاور مع الدول المتعثرة ومحاولة موائمة خططها للإصلاح مع السياسات التي يطرحها صندوق النقد الدولي مع مراعاة البعد الاجتماعي.
5. تطوير وتوسيع أدوات الإقراض لمواكبة سرعة وطبيعة الأزمات الحديثة، من خلال زيادة الموارد المالية وإصلاح شروط الإقراض وتعزيز أدوات الوقاية.
6. تعزيز الشفافية والمساءلة، لضمان فعالية أكبر واستعادة الثقة في التعامل مع الدول الأعضاء.
7. إعادة صياغة المشروطية التي يفرضها الصندوق على الدول المقترضة، من خلال احترام السيادة الوطنية ومراعاة الأهداف الاجتماعية.

ثامناً: الخاتمة:

إن صندوق النقد الدولي ليس مجرد مؤسسة تمويل دولية، بل هو طرف أساسي في معادلة التنمية، والمعني الأول بالشأن الاقتصادي الدولي، وخلال مسيرة عمله قدم نفسه كداعم مالي وفني في بداية الأمر ثم رقابي فيما بعد، كما أنه أعد مجموعه من الاشتراطات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتي يجب على الدول اتباعها، وقد وجهت له العديد من الانتقادات، لكن رغم ذلك فإن عدم نجاح برامج الإصلاح التي كان يتبناها الصندوق في العديد من الدول كانت لها أسباب مختلفة، حيث كانت ترجع أولاً إلى الدول نفسها، والتي كانت تقتقد إلى الإصلاح الحقيقي المبني على الشفافية بينها وبين مواطنيها، فبرامج التكيف ليست سبباً في حدوث الأزمات بحد ذاتها، لكن كان لها دور كبير في تفاقم تلك الأزمات، لأن لكل دولة من دول العالم خصوصيتها السياسية والاقتصادية التي تختلف فيها عن الدول الأخرى، لذا فمن الواجب على واضعي السياسات الهيكلية لصندوق النقد الدولي تطوير استراتيجياتهم لتناسب مع هذا الاختلاف لتفادي الآثار السلبية الضارة الناجمة عن تدخله في معالجة الأزمات الدولية.

Reference :

- [1] y, Abu karra,"A Reading of the Current Financial Crisis ", in Arabic, Al-Quds university, Palestine, pp.4, 2008.
- [3] T, Al-Hosari, "International Economics ", in Arabic, First Edition, Modern Library for publishing and Distribution, Egypt, pp.151, 2010.
- [4] H, Al-Ali, "The International Monetary Fund: 3 Failures you Have Leded to the Financial Crisis ", in Arabic, Al-Eqtisadiyah Newspaper, Issue 7545, Saudi Arabia, pp.1, 2009.
- [5] G, Al-Naqqash, "International Finance and international Banking Operations", in Arabic, Dar Wael for publishing, Third Edition, Amman, pp.91, 2008.
- [6] A, Barish,"Financial Liberalization and the Contagion of Financial Crisis" in Arabic, University of Chlef, Algeria, pp.11, 2009.
- [7] F, Basisu," Reforming the International Monetary and Financial System" in Arabic, Tenth Scientific Conference on Arab Economies, Beirut, pp.18, 2009.
- [8] B, Bou Sbaa,"Reforms of the IMF Mechanisms in Managing Financial Crises", in Arabic, Master's Thesis, Faculty of Economic Sciences, university of Jijel, Algeria, P.p43- pp.47- 102, 2018.
- [9] F, Ben Rqraq, "Confronting the Global Financial Crisis Between IMF Measures and US Implementation Plan", in Arabic, Master's Thesis, university of Setif, , Algeria, pp.62, 2013.
- [10] N, Ben Mansour," in Arabic, Global Financial Crisis and the new Tasks of the IMF" Master's Thesis, Faculty of Economic Sciences, university of Tlemcen, , Algeria, in Arabic, pp.255, 2015.
- [11] T,Boudadi, "The new Role of the IMF in Light of Financial Crisis", in Arabic, Master's Thesis, Faculty of Economic Sciences, university of Jijel, Algeria, pp.71-75-82-132-168 , 2015.
- [12] H,Riad," Globalization of Money" in Arabic, First Edition, Dar AL-Qarbi, Beirut, Lebanon, pp.113, 2001.
- [13] A, Zaidi," The Repercussions of the Global Financial Crisis on the Maghreb Economics", in Arabic, university of Bejaia, Algeria, pp.10, 2009.
- [14] S, Saleh," Crisis Management in Arab and International Stock Exchanges and Sustainable Development", in Arabic, Abu Dhabi Printing and Publishing Company, pp.326, 2002.
- [15] A, Shareet,"Interest Rate and the Cycle of Crises in the Capitalist Economy", in Arabic, Scientific Conference on Economics and Finance, Doha, Qatar, pp.12, 2011.
- [16] M, Shakri, et al, "Local and International Financial Institutions", in Arabic, Dar AL-Masirah for Publishing and Printing, Amman, pp.300-296-217, 2009.
- [17] M ,Abdul Rahim, " International Economic Organizations in the Era of Globalization", in Arabic, Alexandria, Egypt, pp.71, 2008.
- [18] M, Abdullah, "Evaluating the Performance of the International Monetary Fund in the Global Financial Crisis ", in Arabic, Amman, Jordan, pp.9, 2010.
- [19] S, Qahtan, "The Asian Financial Crisis ", in Arabic, Journal of Baghdad College of Economic Sciences, Issue 21, Muscat, Oman, pp.6, 2009.
- [20] Z, Kawash, et al, " Financial Crisis and Their Relationship to Interest Rates", in Arabic, university of Khemis Miliana, Algeria, pp.9, 2009.
- [21] N, Munir, et al," The Reality of Financial Crisis: Causes, Repercussions, and Solutions", in Arabic, university of El Oued, Algeria, pp.5 , 2012.

- [22] La Cries Asiatique, Le FMI en 1997/98, rapport annuel, pp.31-30, 1998.
- [23]M, Ortiz, «What Lessons Does the Mexican Crisis Hold for Recovery in Asia? », Finance et development revue, International Monetary Fund, Volume 35, Number 2, June, pp.6, 1998.
- [24] C. M.Reinhart, , & K. S Rogoff,. This Time is Different: Eight Centuries of Financial Folly. Princeton University Press, 2009.
- [25]R, Bou khalot, 'The Role of the International Monetary Fund in Addressing Financial Crisis; in Arabic, A Case Study of the 2008 Global Financial Crisis, University of Jijel, Algeria, 2022.
- [26]M, El-Garf, 'Entitled the Evolution of the IMF role in addressing economic crises; From structural adjustment to supporting global stability', , in Arabic, The legal journal, Egypt 2025.
- [27]B, Messaoud, 'Evaluating the IMF performance in addressing International Financial Crisis', in Arabic, University of Ouargla, Algeria, 2022.
- [28]D,Tanijo, 'the Role of the IMF in Overcoming the 1998 Economic Crisis in Indonesia, Economic Monetary journal, 2026 .
- [29]K, Zaman, ' Lessons from Pakistan's Economic Crisis', politica, vol 1, No 1, 2023.
- [30] J. Stiglitz. & H, Rashid. 'The IMF Must Do More to Support Poor Countries'. Project Syndicate, May 2021.
- [31]Sh. Almasi. IMF policies and their impact on Egypt and Arab countries, in Arabic, Newsroom, September 2021.
- [32] J. Petras, The Dirty Work of the IMF, Academy of Marxism Chinese, sep 2018.
- [33] N, Abdo, the IMF Evaluates its policies, in Arabic, Alard Almal Alqalm magazine, February 2026.
- [34] IMF, The toll of structural adjustments on the global south and a case for accountability, Civilsdaily, March 2026.
- [35] P, Ernest, the International Monetary Fund is a superpower on the world stage, World of knowledge series, Issue 435, April 2016.
- [36] A, chowdhury, IMF,S questionable moral authority and competence, independent university , Bangladesh. December 2024.